وحدة التحريات المالية الكويتية

Kuwait Financial Intelligence Unit

KwFIU

نبذة عن

وحدة التحريات المالية الكويتية

نشأة وحدة التحريات المالية الكويتية

أولاً: في إطار حرص دولة الكويت على تفعيل الاتفاقيات الدولية لمكافحة الجرائم المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، فقد صدر القانون رقم (106) لسنة 2013 في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تحقيقاً للغاية المرجوة من هذه الاتفاقيات وهي مكافحة تلك الجرائم التي تضر بالاقتصاد الوطني، وقد نصت المادة (16) من القانون (106) 2013 "تنشأ وحدة تسمى «وحدة التحريات المالية الكويتية » تكون لها شخصية اعتبارية مستقلة، وتعمل بوصفها الجهة المسئولة عن تلقي وطلب وتحليل وإحالة المعلومات المتعلقة بما يشتبه أن يكون عائدات متحصلة من جريمة أو أموال مرتبطة أو لها علاقة بها أو يمكن استعمالها للقيام بعمليات غسل أموال أو تمويل إرهاب وفقاً لأحكام هذا القانون ، وتحقيقاً للغاية المرجوة من هذه الاتفاقيات وهي مكافحة تلك الجرائم التي تضر بالاقتصاد الوطني، تم تعديل صياغة المادة (16) القانون رقم (106) لسنة 2013 في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بأن تكون للوحدة ميزانية تدرج تحت قسم خاص بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية مع ضمان استقلاليتها مالياً وإدارياً، وهذا التعديل يتوافق مع قانون إنشائها وطبيعة عملها مما سيمكنها من القيام بمهامها وفق المتطلبات الدولية والاتفاقيات المبرمة بهذا الشأن.
وتحقيقاً للغاية المرجوة من هذه الاتفاقيات وهي مكافحة تلك الجرائم التي تضر بالاقتصاد الوطني، تم تعديل صياغة المادة (16) القانون رقم (106) لسنة 2013 في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بأن تكون للوحدة ميزانية تدرج تحت قسم خاص بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية مع ضمان استقلاليتها مالياً وإدارياً، وهذا التعديل يتوافق مع قانون إنشائها وطبيعة عملها مما سيمكنها من القيام بمهامها وفق المتطلبات الدولية والاتفاقيات المبرمة بهذا الشأن.

ثانياً: صدر قرار مجلس الوزراء رقم (2013/1532)، ونصت المادة (2) منه على أن "تشكل وحدة التحريات المالية الكويتية من رئيس، يكون له نائب وعدد كاف من الموظفين والخبراء في التخصصات المختلفة من مختلف الفئات والدرجات. كما ورد بالمادة (4) "يتولى رئيس الوحدة إدارة أعمالها، ويكون مسئولاً عن تنفيذ ومتابعة القرارات الصادرة عن اللجنة التنفيذية وتصريف شئون الوحدة، وهو الممثل القانوني للوحدة، وله أن يتخذ ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله" كما ورد بالمادة (5) منه على أن "تتمتع الوحدة باستقلال مالي وإداري، ولها الصلاحيات الكاملة لاتخاذ القرارات بشأن المسائل التي تندرج في نطاق مسؤولياتها ومهامها.

اللجنة التنفيذية:

عرَّف قرار مجلس الوزراء رقم (1532) لسنة 2013 بشأن وحدة التحريات المالية الكويتية، اللجنة التنفيذية بأنها لجنة مشكلة برئاسة رئيس الوحدة وعضوية نائب الرئيس ومدراء إدارات التحليل المالي والشئون القانونية والشئون المالية والإدارية، كما حددت المادة رقم (9) من ذات القرار العديد من المهام للجنة، ولعل أبرزها اتخاذ القرارات المتعلقة بإبلاغ النيابة العامة وكذلك الجهات المختصة الأخرى، إذا توافرت لها دلائل معقولة للاشتباه في أن الأموال تشكل عائدات جريمة أو أموال مرتبطة أو لها علاقة بها أو يمكن استعمالها للقيام بعمليات غسل أموال أو تمويل إرهاب، وتحديد البلدان التي تعتبرها الوحدة عالية المخاطر والتدابير الواجب اتخاذها تجاه تلك البلدان، والموافقة على تبادل المعلومات مع الوحدات النظيرة وغيرها من الجهات الأجنبية المختصة، وعلى إتاحة المعلومات لأي جهة أجنبية، وغيرها من المهام، وبحسب المادة رقم (10) من القرار رقم (2013/1532) المشار عليه أعلاه، تصدر قرارات اللجنة التنفيذية بأغلبيه أصوات أعضائها الحاضرين.

اختصاصات وحدة التحريات المالية الكويتية

انطلاقاً من المهمة التي أنشأت الوحدة من أجلها ولتحقيق رؤيتها وهي "الحفاظ على نزاهة القطاع المصرفي والمساهمة في حماية الاقتصاد الوطني من خلال تطوير وتعزيز نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وحماية دولة الكويت من الأنشطة غير المشروعة، وبما يساهم في تحويل دولة الكويت كمركز مالي وتجاري عالمي وذلك تطبيقاً لرؤية دولة الكويت 2035"، أوكلت للوحدة اختصاصات محددة وفقا للقانون (2013/106) وهي كالتالي:

- تلقي الإخطارات والمعلومات المتعلقة بما يشتبه في أن يكون عائدات متحصلة من جريمة أو أموال مرتبطة أو لها علاقة بها أو يمكن استعمالها للقيام بعمليات غسل أموال أو تمويل إرهاب، و إجراء عمليات التحليل المالي للبيانات والمعلومات التي حصلت عليها من الجهات المخطرة أو غيرها من الجهات
- تحدد الوحدة البلاد التي تعتبر عالية المخاطر والتدابير الواجب اتخاذها تجاهها، وتتولى الجهات الرقابية التحقق من التزام المؤسسات المالية أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة بتطبيق هذه التدابير.
- طلب أية معلومات إضافية -تراها ضرورية لأداء أعمالها- من المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة، كما لها الحق في الحصول من الجهات المختصة وأجهزة الدولة على أية معلومات أخرى ترى أنها ضرورية لأداء مهامها، ويتعين على أجهزة الدولة تلبية طلبات الوحدة في هذا الشأن دون تأخير.
- كما للوحدة -إذا توافرت لها دلائل معقولة للاشتباه في أن الأموال متحصلة من جريمة أو مرتبطة أو لها علاقة بها أو يمكن استعمالها للقيام بعمليات غسل أموال أو تمويل إرهاب- إبلاغ النيابة العامة، وكذلك إحالة المعلومات ذات الصلة إلى الجهات المختصة.
- يجوز للوحدة أن تتيح معلومات لأي جهة أجنبية، إما تلقائياً أو عندما يطلب منها، بناء على اتفاق معاملة بالمثل أو اتفاق متبادل على أساس ترتيبات تعاون تدخل فيها الوحدة مع تلك الجهة.

التنسيق مع الجهات المخطرة والجهات المختصة

وفقا لأحكام القانون رقم (106) لسنة 2013 في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعديلاته. وقرار انشاء وحدة التحريات المالية الكويتية، دأبت الوحدة على تعزيز آلية التعاون مع الجهات المخطرة إيماناً من الوحدة بأهمية التعاون المشترك لتحقيق الأهداف المرجوة من إنشاءها، ووضعت الوحدة آلية لتنظيم اجتماعات دورية مع الجهات المخطرة لتوعيتها بالدور المناط بها، والتأكيد على أهمية جودة الإخطارات المقدمة منها للوحدة وضرورة تكامل بيانات الإخطار حتى يتسنى للوحدة القيام بدورها على النحو الأمثل، هذا بالإضافة إلى توعية الجهات المخطرة بآخر التطورات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .كما تقوم الوحدة بالتنسيق المستمر مع الجهات الرقابية التي تتولى أعمال التنظيم والرقابة والإشراف على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة الخاضعة، هذا بالإضافة الى تنظيم الوحدة ورش عمل ودورات تدريبية للجهات المخطرة.

التنسيق مع النيابة العامة

اشارت المادة 19 من القانون رقم (106) لسنة 2013 بشأن مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب " للوحدة – إذا توافرت لها دلائل معقولة للاشتباه أن الأموال متحصلة من جريمة أو أموال مرتبطة أو لها علاقة بها أو يمكن استعمالها للقيام بعمليات غسل أموال أو تمويل إرهاب – إبلاغ النيابة العامة، وكذلك إحالة المعلومات ذات الصلة إلى الجهات المختصة. وانه وفي في إطار التعاون مع النيابة العامة، تقوم الوحدة بالقيام بعمليات التحليل المالي الموازي وتتبع الأموال، بناء على تكليف النيابة العامة وذلك لما تتمتع به الوحدة من خبرات فنية في هذا المجال.

بلغ اجمالي البلاغات للنيابة العامة واحاله المعلومات من وحدة التحريات المالية الكويتية عدد 700 بلاغ واحالة من سنة 2014 حتى 2022، وبلغ عدد بلاغات الوحدة للنيابة العامة المحالة للمحكمة عدد 95 بلاغ.

كما صدرت أحكام عدد 24 (حبس) وعدد 19 حكم (غرامة) وعدد 15 حكم (براءة) وعدد 7 حكم (مصادرة الأموال) وعدد 6 حكم (ابعاد) وعدد 2 حكم (عزل من الوظيفة).

كما بلغت قيمة مصادرة الأموال بحق البلاغات الصادرة بها أحكام إجمالي نحو 62 مليون د.ك وقيمة الغرامات نحو 2 مليون د.ك خلال الفترة. وتوضح الجداول أدناه تفاصيل البلاغات والأحكام.

عدد بلاغات الوحدة للنيابة العامة

السنة	بلاغات النيابة العامة واحالات للجهات المختصة
2015-2014 2016-2015	26
2017-2016	110
2018-2017	110
2019-2018	132
2020-2019	90
2021-2020	103
2022-2021	77
2023-2022	52
الاجمالي	**700**

عدد بلاغات الوحدة للنيابة العامة المحالة للمحكمة

السنة	إحالة للمحكمة
2014	7
2015	2
2016	10
2017	21
2018	18
2019	10
2020	10
2021	17
الإجمالي	**95**

البلاغات المحالة للمحكمة حسب الحكم

نوع الحكم	عدد الحالات
عزل من الوظيفة	2
إبعاد	6
المصادرة	7
حكم براءة	15
الغرامات	19
حبس	24
الإجمالي	**38**

البلاغات المحالة للمحكمة مع قيمة الغرامات والمصادرة حسب السنوات:

السنة (Year)	رقم الحالة ttribute nt of إحالة للمحكمة	إبعاد	حبس	حكم براءة	عزل من الوظيفة	الإجمالي
2014	7					7
2015	2					2
2016	10		2		1	10
2017	21		1	1		21
2018	18	3	9	9	1	18
2019	10	2	4	3		10
2020	10	1	4	1		10
2021	17		4	1		17
الإجمالي	**95**	**6**	**24**	**15**	**2**	**95**

السنة (Year)	رقم الحالة	قيمة الغرامات د.ك	قيمة المصادرة د.ك	الإجمالي
2016	16-0047	20,000		20,000
	16-0064	70,000	668,730	738,730
2017	17-0055	120,000	121,502	241,502
2018	18-0016	11,135		11,135
	18-0032	2,250		2,250
	18-0080	804,540		804,540
	18-0082	390,755		390,755
	18-0088	300,000	608,033	908,033
	18-0096	1,000	1,500	2,500
	18-0103	45,000	92,302	137,302
	18-0106	433,843		433,843
2019	19-0025	132,000		132,000
	19-0036	75,000		75,000
	19-0051	5,000		5,000
	19-0112	10,000	11,200	21,200
2020	20-0015		860,000	860,000
	20-0018	21,895		21,895
	20-0040	10,881		10,881
	20-0086	41,000		41,000
2021	21-0015	60,334,285		60,334,285
الإجمالي		**62,828,584**	**2,363,267**	**65,191,851**

عضوية الوحدة في لجنة تنفيذ قرارات مجلس الأمن الصادرة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بالإرهاب وتمويل الإرهاب

في إطار أحكام المادة (25) من القانون رقم 106 / 2013 والتي تتعلق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عملاً بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بالإرهاب وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، تمارس الوحدة المهام الموكلة إليها في إطار تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة مع المشاركة في أعمال اللجنة وتنفيذ ما أوكل إليها من اختصاصات.

التعاون والتنسيق على المستوى الوطني

تشارك الوحدة في العديد من الاجتماعات المحلية المعنية بوضع وتنفيذ السياسات المعنية بأنشطة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك من خلال عضوية الوحدة في اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعضويتها ورئاستها للفريق الوطني لتقييم المخاطر والفريق الفني. بموجب القرار الوزاري رقم 55 لسنة 2015 بشأن نظام عمل اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعديلاته.

اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

في إطار أحكام المادة (24) من القانون 2013/106 والتي تتعلق بالتعاون والتنسيق الوطني في مجال وضع وتنفيذ سياسات وأنشطة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، فقد نصت المادة (19) من اللائحة التنفيذية بأن تنشئ لجنة تسمى «اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب» بعضوية الجهات التالية:

1. وحدة التحريات المالية الكويتية
2. بنك الكويت المركزي
3. وزارة التجارة والصناعة
4. هيئة أسواق المال
5. النيابة العامة
6. وزارة العدل
7. وزارة المالية
8. وزارة الداخلية
9. وزرة الخارجية
10. وزارة الشئون الاجتماعية والعمل
11. الإدارة العامة للجمارك
12. الهيئة العامة لمكافحة الفساد
13. وحدة تنظيم التأمين

ويرأس اللجنة الوطنية رئيس وحدة التحريات المالية الكويتية حسب ما نصت عليه المادة (21) من اللائحة التنفيذية.

التقييم الوطني للمخاطر

قامت وحدة التحريات المالية الكويتية من خلال رئاستها لفريق عمل التقييم الوطني للمخاطر وبمشاركة الجهات الممثلة في اللجنة الوطنية والذي تم تشكيله بتاريخ 09 / 12 / 2019 بإجراء تحديث شامل لتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الوطني لدولة الكويت.

التعاون والتنسيق على المستوى المحلي

أبرمت الوحدة عدة مذكرات تفاهم مع بعض الجهات المختصة وهي وزارة الداخلية في مايو 2016، الإدارة العامة للجمارك في يونيو 2016، وزارة التجارة والصناعة في يوليو 2016، وهيئة أسواق المال في مارس 2019، والهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) أغسطس 2020، وبنك الكويت المركزي وذلك في أكتوبر 2021.

التعاون والتنسيق على المستوى الخليجي

تم تشكيل لجنة وحدات التحريات المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتكون مرجعيتها للمجلس الوزاري في الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقد شاركت وحدة التحريات المالية الكويتية كعضو في أول اجتماع للجنة وحدات التحريات المالية والذي عقد في دولة قطر (دولة الرئاسة)، بتاريخ 2024/5/12.

التعاون والتنسيق على المستوى الإقليمي

انطلاقاً من مبدأ التعاون والتنسيق على المستوى الإقليمي، تحرص الوحدة على حضور الاجتماعات الدورية التي تنظمها مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا "مينافاتف" (MENAFATF) بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لمناقشة تقييم الدول واعمال المجموعة بالإضافة الى حضور ورش العمل والدورات التي تنظمها الدول الأعضاء في المجموعة لرفع كفاءه العاملين بالدول بما يخص أنظمة مكافحه غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

التعاون والتنسيق على المستوى الدولي

انطلاقا من أهمية التعاون والتنسيق في عمل الوحدة، تحرص الوحدة على إيجاد قنوات تواصل مع المجتمع الدولي من خلال مشاركة الوحدة في اجتماعات مجموعة العمل المالي "فاتف" (FATF)، المعنية بوضع المعايير الدولية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح والمعنية فيما يخص تقييم الدول بهذا الشأن.
بالإضافة إلى مشاركتها في الفعاليات الدولية وكذلك إيجاد آليات وقنوات تعاون بينها وبين الوحدات النظيرة وحضور اجتماعات وفرق العمل للمجموعة.

انضمام وحدة التحريات المالية لمجموعة إيجمونت

مجموعة إيجمونت (Egmont Group) هي شبكة عالمية تعمل على تعزيز التواصل والتفاعل بين وحدات التحريات المالية. والهدف من مجموعة إيجمونت (Egmont Group) هو توفير منتدى لوحدات التحريات المالية في جميع أنحاء العالم لتقديم الدعم لحكومات كل منها في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والجرائم المالية الأخرى. ويشمل هذا الدعم توسيع نطاق التعاون الدولي وتنظيمه في تبادل المعلومات الاستخبارية المالية، وزيادة فعالية وحدات المعلومات المالية عن طريق توفير التدريب وتبادل الموظفين لتحسين الخبرات والقدرات لدى الموظفين، وتعزيز التواصل الآمن فيما بين الوحدات من خلال تطبيق التكنولوجيا عبر شبكة إيجمونت (Egmont Group) الآمنة، بالإضافة إلى تعزيز إنشاء وحدات معلومات مالية في الدول التي ليس لديها برنامج وطني لمكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب، أو أن البرنامج في مراحله الأولى.

اصبحت وحدة التحريات المالية الكويتية عضواً في مجموعة إيجمونت (Egmont Group) اعتبارا من يوم الأربعاء الموافق 5 يوليو 2017.

التعاون مع الوحدات النظيرة

تتم عملية التعاون الدولي بواسطة آلية تبادل المعلومات الخاصة بمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب من حيث طلب وتلقي المعلومات مع الوحدات النظيرة أو إتاحتها وذلك وفقاً لسلسلة من الإجراءات المستقرة وتطبيقاً لمبادئ مجموعة إيجمونت (Egmont Group) لوحدات التحريات المالية العالمية والتي أقرتها الوحدة . وسعياً من وحدة التحريات المالية الكويتية لتعزيز أطر التعاون وتبادل المعلومات في مجال مكافحة غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها وتمويل الإرهاب، فقد أبرمت وحدة التحريات المالية الكويتية مسبقاً عدد من مذكرات التفاهم مع الوحدات النظيرة، حيث وقعت الوحدة مذكرة تفاهم مع وحدة التحريات المالية في مملكة البحرين (إدارة التحريات المالية) في أبريل 2016، كما وقعت مذكرة تفاهم مع وحدة التحريات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة (وحدة مواجهة غسل الأموال والحالات المشبوهة) في مايو 2016، و مذكرة تفاهم مع وحدة التحريات المالية في دولة قطر (وحدة المعلومات المالية) وذلك على هامش الاجتماع (24) لمجموعة إيجمونت (Egmont Group) في يوليو 2017، بالإضافة إلى توقيع مذكرة تفاهم مع (وحدة التحريات المالية) في جمهورية مصر العربية وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك على هامش الاجتماع العام (26) لمجموعة مينافاتف (MENAFATF) المنعقد في مملكة البحرين في ديسمبر 2017، كما تم إبرام مذكرة تفاهم مع وحدة التحريات المالية في أوكرانيا (الهيئة العامة للمراقبة المالية) في يناير 2019، بالإضافة إلى ابرام مذكرات تفاهم مع سلطنة عمان في فبراير 2023، وجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على هامش اجتماعات مينافاتف البحرين في مايو 2024، والجمهورية التركية على هامش اجتماعات إيجمونت (Egmont Group) في يونيو 2024.
وبحكم عضوية الوحدة في مجموعة إيجمونت، فقد استعانت عدة جهات محلية من الجهات المختصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بوحدة التحريات المالية الكويتية لطلب معلومات من وحدات تحريات مالية نظيرة بما يتوافق ومعايير المجموعة المنظمة لتبادل واستخدام المعلومات بين وحدات التحريات المالية، مع التزام هذه الجهات المحلية باستخدام تلك المعلومات وفق الأطر المحددة من الوحدة النظيرة المرسلة للمعلومات.

البرامج التدريبية لموظفي الوحدة

اتساقاً مع اختصاصات اللجنة التنفيذية وماورد بالبند (ط) "اعتماد برامج تأهيل وتدريب موظفين الوحدة" تحرص الوحدة على تدريب موظفيها بالدورات التدريبية ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتحري المالي والتقييم الوطني للمخاطر والتقييم المتبادل، وذلك بالتعاون مع الجهات الخارجية المختصة والمنظمات الدولية في هذا الشأن مثل: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، (وزارة العدل الأمريكية، وزارة الخزانة الأمريكية ويكون ذلك من خلال التنسيق والتنظيم مع سفارة الولايات المتحدة لدى دولة الكويت)، مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف)، مجموعة العمل المالي (فاتف)، مجموعة إيجمونت، والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

حيث أن الهدف الأساسي للدورات وورش العمل هو الحرص على اكتساب الموظفين للخبرات والمهارات اللازمة في مجال غســـل الأموال وتمويل الإرهاب، وأن يكونوا على إطلاع ودراية بآخر المســـتجدات الدولية وطرق محاربتها أخذاً بالاعتبار بأن الوحدة ترفع تقريرها الدوري لأمانة دول مجلس التعاون الخليجي ويتم فيه الإشـــارة إلى الدورات التدريبية وورش العمل التي يشـــارك فيها ممثلو دولة الكويت من مختلف جهات اللجنة الوطنية وذلك لرفع الخبرة والكفاءة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

هذا كما يشـارك موظفي الوحدة بجميع الدورات التدريبية وورش العمل حسـب احتياج الادارات التي يعقدها ديوان الخدمة المدنية ووزارة المالية والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات بالإضـافة الى الهيئة العامة لمكافحة الفسـاد (نزاهة).

دور الوحدة في تدريب ورفع كفاءة العاملين بالجهات الحكومية والقطاع الخاص

- من باب توعية القطاع الخاص بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، قامت وحدة التحريات المالية الكويتية بتنظيم والمشاركة في عدد من ورش العمل مع القطاع الخاص. حيث تم عقد عدد 8 ورش عمل مع القطاع الخاص خلال الفترة من يونيو – أكتوبر 2023.
- تم الاجتماع مع القطاع الخاص (القطاع المصرفي – الأوراق المالية – شركات الصرافة – مؤسسات الصرافة – الجمعيات الخيرية – مؤسسات وشركات الذهب والمعادن الثمينة – المكاتب العقارية وشركات التأمين) ، لتوعية المشاركين بأهمية التعاون مع الجهات الرقابية للمساهمة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- شاركت وحدة التحريات المالية الكويتية في مبادرة تمكين متمثلة في: ورشة عمل مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب وتطبيقاتها في مؤسسات العمل الخيري، حيث قامت وحدة التحريات لمالية الكويتية بتقديم عرض مرئي يبين دور وحدة التحريات المالية الكويتية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد عقدت الورشة بتاريخ 2023/07/12.
- من خلال المعنيين بقسم التحليل الاستراتيجي- إدارة التحليل المالي تم عرض تقرير التحليل الاستراتيجي بشأن غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبط بنقل الأموال عبر الحدود باستخدام الحوالة البديلة من خلال ورش العمل التي أقيمت لممثلي بنك الكويت المركزي (إدارة الرقابة الميدانية). و للمعنيين بوزارة التجارة والصناعة (إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) .

وتفخر وحدة التحريات المالية الكويتية بوجود عدد (7) من موظفيها (كمقيّمين معتمدين)، تم من خلالهم تقييم عدد من الدول والمشاركة كذلك في أعمال مراجعة تقييم عدد منها.